الابتكار القضائي في اطار تفسير العقود "بين التكيف والتكميل"

أ.م. و. لبني عبر (الحسين عيسى السعيري)

جامعة بنغازي / كلية القانون

الملخص

يناقش هذا البحث الدور المحوري الذي يلعبه الابتكار القضائي في تفسير العقود وكيف يمكن للابتكار القضائي أن يعزز من فعالية هذا التفسير لاسيما في عصر الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على التكيف والتكميل كأدوات قضائية لتحقيق العدالة وإشباع التطلعات القانونية، من خلال تحليل نظري ودراسة حالات عملية، يهدف البحث إلى إبراز كيف يسهم القضاء، من خلال الابتكار والتفكير الاستباقي، في تجاوز التحديات التي تطرأ على العقود بسبب الغموض أو النواقص التعاقدية أو التطورات الجديدة التي لم تكن متوقعة عند إبرام العقد، يستكشف البحث كيف يمكن للتكيف القضائي والتكميل أن يوفر حلولاً مبتكرة لمثل هذه التحديات، مؤكداً على أن الابتكار القضائي لا يقتصر على مجرد تطبيق القانون بشكل آلي، بل يتعداه إلى إعادة تفسير وتحليل العقود بطريقة تضمن تحقيق العدالة وإشباع التطلعات القانونية للأطراف المعنية.

Summary

This research discusses the pivotal role played by judicial innovation in interpreting contracts and how judicial innovation can enhance the effectiveness of this interpretation, especially in the era of artificial intelligence, with a focus on adaptation and supplementation as judicial tools to achieve justice and satisfy legal aspirations. Through theoretical analysis and practical case studies, the research aims to highlight how the judiciary, through innovation and proactive thinking, contributes to overcoming challenges that arise in contracts due to ambiguity, contractual deficiencies, or new developments that were not expected when the contract was concluded. The research explores how judicial adaptation and supplementation can provide innovative solutions to such challenges, stressing that judicial innovation is not limited to merely applying the law automatically, but rather extends to reinterpreting and analyzing contracts in a way that ensures the achievement of justice and the satisfaction of the legal aspirations of the parties concerned.

المقدمة

أولاً: جوهر فكرة البحث:

من المتوقع طبيعياً أن يُنفذ العقد السليم كما هو مُعتمد، ولكن ليس دائماً ما يكون تنفيذ العقود أمراً سهلاً، ففي بعض الحالات قد يستلزم الموقف التعامل مع عدة قضايا يجب حلها قبل التمكن من المضي قدماً نحو التنفيذ، وفي الواقع قد يكون العقد واضحاً في بعض الأحيان، بينما في أحيان أخرى قد يشوبه بعض الغموض، غموض العبارات أو المعاني في العقد يتطلب التفسير، حيث أن ظروف التعاقد وتفاصيله قد تكشف عن

تناقض بين نية الأطراف الحقيقية والمعنى الظاهري المستخلص من العقد، بل أنّ العقد الواضح نفسه في مواضع معينة يحتاج إلى تدخل القاضي لتفسيره، كما لو كان الثمن مثلاً قابل للتعيين وفق أسس معينة واختلف الأطراف في هذا المجال، وبالتالي فإن دور القاضي مثلما هو مفيدٌ بلحاظ غموض النص فهو مفيدٌ حتى مع وضوحه، وهذا يعزز فكرة البحث.

عليه؛ فإنّ الغموض في النية الفعلية يعني أن النية الظاهرة لا تعكس بدقة رغبات الأطراف، مما يبرر الحاجة إلى تفسير العقد، حيث الأهمية تكمن في النية الحقيقية وليس في كيفية التعبير عنها.

عندما يكشف القاضي عن نية المتعاقدين ملتزمًا بالمبادئ القانونية، يقوم بعد ذلك بتطبيق التكييف القانوني الصحيح، دون الارتباط بتكييف الأطراف للعقد، ثم يقرر الآثار القانونية بناءً على هذا التصنيف، إذ يتم تطبيق القانون على الوقائع المحددة.

في بعض الحالات، قد يكون الأطراف قد اتفقوا على جميع النقاط الجوهرية للعقد ولكنهم تجاهلوا بعض التفاصيل أو قد تظهر قضايا جديدة لم يكن ممكناً التنبؤ بها في وقت التعاقد، في مثل هذه الحالات يتوقف تنفيذ العقد على إيجاد حل لهذه القضايا، مما يتطلب تدخل القاضي لتحديد أو استكمال مضمون العقد. هذا يعني أن العقد، بعد التأكد من صحته القانونية، قد يمر بمراحل عدة، سواء بشكل مستقل أو مرتبط، حتى يصل إلى المرحلة النهائية للتنفيذ، بدءاً من التفسير، مروراً بالتكييف، وانتهاءً بالتكميل.

هذا التدخل من قبل القاضي في حياة العقد يستند إلى الابتكار القضائي، وقد يعتقد البعض هو هذا الدور الذي يقوم به القاضي عند الاجتهاد، ولكن الابتكار القضائي والاجتهاد القضائي هما مفهومان يتم استخدامهما في النقاشات القانونية لوصف طرق مختلفة في تعامل القضاء مع القوانين والمشكلات القانونية، ومع ذلك، ثمة بعض الفروقات الأساسية بين الاثنين وهي

١- من حيث التعريف: أن الاجتهاد القضائي يشير إلى تفسير وتطبيق القوانين الموجودة بشكل يستند إلى النصوص والمبادئ القانونية السائدة، ويعتمد على القراءة الدقيقة والتحليل المعمق للقانون، أما الابتكار القضائي يعني إدخال أساليب وتفسيرات جديدة للقوانين التي قد لا تكون مدعومة بشكل مباشر بالنصوص القانونية الصريحة أو السوابق القضائية.

٢- من حيث الغرض: ان الاجتهاد يهدف إلى ضمان التطبيق العادل والمنصف للقوانين، والحفاظ على استقرار النظام القانوني من خلال الاعتماد على السوابق القضائية والمبادئ المعروفة، أما الابتكار القضائي يهدف إلى التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحل المشكلات القانونية التي قد لا تغطيها النصوص القانونية الحالية بشكل كاف.

٣- من حيث الطريقة: يستند إلى المنطق والتحليل القانوني الرصين، ويسعى لتفسير النصوص القانونية بطريقة تحقق مقاصد المشرع، أما الابتكار القضائي فيمكن أن يتضمن استخدام المنطق والمبادئ القانونية بطرق مبتكرة لتحقيق العدالة أو لتقديم حلول لمشكلات جديدة أو نادرة التي لم يتم معالجتها بشكل واضح من قبل المشرع.

لذا يمكن اعتبار الاجتهاد القضائي كمحاولة للتعمق والاستناد إلى القانون الموجود لتحقيق العدالة ضمن الإطار القانوني الحالي، بينما يمثل الابتكار القضائي محاولة لتطوير وإدخال طرق جديدة قد تتجاوز النصوص القانونية الصريحة للتعامل مع التحديات الجديدة.

ودور القاضي في الابتكار القضائي والاجتهاد يتشابهان في أن كلاهما يهدف إلى معالجة النقص التشريعي، ومع ذلك ثمة بعض الاختلافات الأساسية بينهما: **فدور القاضي في الابتكار القضائي يعتمد على:** ١- التكنولوجيا والتطور: يتركز بشكل كبير على دمج التقنيات الجديدة والأفكار المبتكرة ضمن الإطار القانوني، هذا يشمل تبني الأدوات الرقمية، العقود الذكية، وتكنولوجيا البلوك تشين.

٢- **تحديات معاصرة:** يعالج الابتكار القضائي القضايا المعاصرة التي تنشأ عن التطورات الحديثة، مثل القانون السيبراني والخصوصية الرقمية.

٣- **دور بروادي (استباقي):** يشمل الابتكار القضائي تعديل الأطر القانونية وتطوير ممارسات جديدة بما يتناسب مع التغييرات السريعة في المجتمع والتكنولوجيا.

اما دور القاضي في الاجتهاد القضائي فيرتكز على: ١- **أساس في التقليد:** الاجتهاد يعتمد على تفسير وتطبيق القوانين القائمة والمبادئ القانونية التقليدية لحل القضايا التي لم تُعالج صراحةً بواسطة النصوص التشريعية.

٢- **تفسير وتحليل:** يركز الاجتهاد على تحليل النصوص القانونية والسوابق القضائية لاستنباط حلول للمشاكل القانونية بناءً على الفهم المعمق للقانون.

٣- **دور تحفظي أكثر:** يميل الاجتهاد إلى التحفظ والاعتماد على السوابق القضائية والمبادئ المترسخة بدلاً من السعي نحو تغييرات جذرية.

بشكل عام يمكن القول إن الابتكار القضائي يميل نحو تبني وتقديم حلول جديدة ومبتكرة تتجاوز الإطار التقليدي للقانون، بينما الاجتهاد يميل نحو تفسير وتطبيق القوانين القائمة بطريقة تحليلية ومعقدة.

ثانياً مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في التحديات التي تواجه النظام القضائي عند تفسير العقود وتحديد نيات الأطراف المتعاقدة، خاصة في ضوء الغموض والتناقضات التي قد تظهر بين النصوص العقدية والنوايا الحقيقية للأطراف، هذه التحديات تزداد تعقيداً بسبب التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، مما يستوجب إعادة التفكير في كيفية تكييف وتكميل العقود بشكل يضمن تحقيق العدالة ويعكس بدقة إرادة الأطراف.

ثالثاً: أهمية البحث: يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة من حيث قدرته على المساهمة في تطوير الممارسات القضائية في مواجهة التحديات الجديدة التي تطرحها العقود في العصر الرقمي، ويهدف البحث إلى تحديد آليات قضائية مبتكرة تسمح بتفسير دقيق وعادل للعقود، مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية وتأثيرها على النظام القانوني، هذا بدوره، يساهم في تعزيز الثقة في النظام القضائي ويحسن من قدرته على التعامل مع التحديات القانونية الحديثة.

رابعاً: منهج البحث: يتبع البحث منهجاً تحليلياً نقدياً يستند إلى مراجعة الأدبيات القانونية ودراسة الحالات القضائية ذات الصلة بتفسير العقود وتكييفها وتكميلها، سيتم الاعتماد كذلك على المنهج الاستقرائي لتحليل بيانات ومعلومات متعلقة بالابتكارات القضائية في مجال تفسير العقود، مع توجيه النظر نحو كيفية تأثير التكنولوجيا على هذه العملية، يهدف المنهج المتبع إلى استخلاص نتائج وتوصيات قادرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية في تفسير العقود وضمان تحقيق العدالة.

خامساً: خطة البحث: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الحدود بين هذه المراحل المختلفة والتمييز بين الاتجاهات التي تشكل في وجود هذه الحدود، وذلك بهدف تحديد العلاقة بين كل مرحلة ومرحلة تفسير العقد، البحث مقسم إلى قسمين، يتناول المبحث الأول تأثير الابتكار القضائي في عملية تفسير العقد وتكييفها، أما المبحث الثاني: فنخصه لبيان تأثير الابتكار القضائي في تفسير العقد وتكميله.

المبحث الأول: تأثير الابتكار القضائي في عملية تفسير العقد وتكييفها

لفهم العلاقة بين تفسير العقود وتكييفها، من الضروري أولاً بيان مفهوم كل منهما بشكل موجز، لنخلص بعدها إلى تحديد الفروقات بينهما عبر ثلاث مطالب رئيسية:

المطلب الأول: الابتكار القضائي وتأثيره على التفسير والتكييف

إنَّ الابتكار القضائي عنصر حيوي في نظام العدالة، يمثل التطور في استجابات المحاكم للمعضلات القانونية الجديدة والمعقدة، هذا التطور لا ينعكس فقط في تفسير القانون، بل يتجلى بوضوح في كيفية تكييف العقود؛ عملية فك تشفير النية الحقيقية وراء الكلمات المكتوبة، ولبيان حيثيات هذه الفكرة سنتناولها بفرعين.

الفرع الأول: الحدود الاصطلاحية للابتكار القضائي

عُرف الابتكار القضائي بأنه الاستجابة للتغيرات بطريقة إبداعية، ويتعلق ذلك بتوليد أفكار جديدة وجراء البحث، لتطبيق حلول جديدة لمشاكل جديدة^(١)، وقد يعتقد القارئ لأول وهلة ان الابتكار هو الاجتهاد، وهذا جانب للصواب، لان الابتكار القضائي هو وليد من الابتكار العلمي، الذي لم يكن له من الأثر والتقدم والنضوج على النحو الذي نراه اليوم في المختبرات العلمية في العالم اجمع^(٢).

وثمة سؤال يطرح على بساط البحث مفاده: هل الابتكار القضائي ناتج عن أفكار القاضي؟ ام استخدام وسائل حديثة في النظام القضائي؟ لاشك ان ابتكار القضائي يمكن أن ينبع من كلا الجانبين، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

١. **أفكار القاضي:** الابتكار القضائي يمكن أن يأتي من خلال الطرق التي يفسر بها القاضي القوانين ويطبقها، هذا قد يشمل تطوير منهجيات جديدة للتفسير القانوني أو الإجراءات، أو حتى في الحالات التي يتوجب فيها على القضاة ملء فجوات قانونية من

(١) يُنظر: القاضي طاهر أبو العبد، الابتكار القانوني والابتكار القضائي مستقبل العمل القانوني والقضائي في عصر التكنولوجيا، بحث متاح على

https://www.researchgate.net/publication/361723035_altknwlvjva_alqanwnv_bqlm_alqadv_tahr_abwa
أخر زيارة (٢٠٢٤/٣/١٢) ص ٣. [lvd- aldd althalth - slst almrft_alqanwnv](https://www.researchgate.net/publication/361723035_altknwlvjva_alqanwnv_bqlm_alqadv_tahr_abwa)

(٢) يُنظر: د. فتحي الدريني، حق الابتكار في الفقه الإسلامي المقارن، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٨١، ص ٨.

خلال استنباط حلول إبداعية تتناسب مع معطيات القضية وسياقها الاجتماعي أو التكنولوجي.

٢. استخدام وسائل حديثة في النظام القضائي: هذا يتضمن تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي، قواعد البيانات الكبيرة، وأنظمة إدارة القضايا الإلكترونية التي تساعد على تحسين الكفاءة والفعالية في التعامل مع القضايا، الابتكار هنا يتمثل في تطبيق هذه التقنيات بطريقة تعزز من جودة الأداء القضائي وتسرع من عمليات القضاء. فالتفاعل بين هذين الجانبين يمكن أن يوجد نظام قضائي أكثر تطوراً وفعالية، حيث أن الابتكارات في التفكير القضائي مدعومة بأدوات وتقنيات متقدمة يمكن أن تؤدي إلى نتائج أفضل في تحقيق العدالة.

أما تفسير العقود هو العملية الذهنية التي يقوم المفسر بسبب ما اعترى العقد من غموض للوقوف على الإرادة الحقيقية المشتركة للطرفين مستندا في ذلك الى صلب العقد والعناصر الخارجية عنه^(١)، وهنا يتم منح القاضي سلطة تفسير العقد نتيجة التطور الكبير في المفاهيم القانونية، وبالذات بعد ان تجردت الإرادة من الاوضاع الشكلية المعقدة^(٢)، وأطلقت لها الحرية في صياغة العقود وابعادها دون التقيد باشكال او قوالب ثابتة معدة سلفا كما كان عليه العمل في ظل القوانين الشكلية كالقانون الروماني^(٣)، هذا التفسير يتطلب تطبيق مبادئ الابتكار القضائي للوصول إلى الإرادة الفعلية، خصوصا في ظل الغموض أو اللبس، وثمة من يرى^(٤)، أن الابتكار القضائي ليس بالضرورة اختراع حل أصلي تماما، على المستوى القضائي، بل هو بالأحرى تحويل الممارسات القائمة محليا، واستبدالها بممارسات جديدة، بطرق مختلفة.

وبخصوص تكييف العقود، من جهته يمثل الخطوة التالية التي يحدد فيها القاضي الطابع القانوني للعقد استناداً إلى معطيات القضية والأحكام القانونية ذات الصلة بمعنى ادق اعطاء العقد الاسم او الوصف القانوني الصحيح دون التقييد بالاسم او الوصف الذي أطلقه عليه المتعاقدان^(٥)، وهو تحديد انتماء العقد الى فئة من فئات العقود المنظمة في القانون^(٦)، وفي هذه المرحلة يبرز الابتكار القضائي من خلال التطبيق المرن للقواعد القانونية لضمان العدالة وملاءمة الأحكام.

وهنا نجد ان الابتكار القضائي يلعب دوراً حاسماً في كلا العمليتين، حيث يتيح للقضاة استخدام تقديرهم لتجاوز الحلول التقليدية والاعتماد على التفسيرات الجديدة والأكثر ملاءمة للواقع المتغير، هذا يؤدي إلى تحقيق توازن بين الصرامة القانونية

(١) يُنظر: د. عبد الحكم فودة، تفسير العقد في القانون المدني المصري والمقارن، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ١١.

(٢) د. طارق كاظم عجيل، المطول في شرح القانون المدني، دراسة معمقة، ج ١٠، انعقاد العقد، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، سنة ٢٠١١، ص ١٨.

(٣) يُنظر: د. الياس ناصيف، موسوعة العقود المدنية والتجارية، احكام العقد، اركان العقد، ج ١٠، ط ١، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٨م، ص ٣.

(4) See: Laurence Dumoulin Christian , Licoppe Christian Licoppe Logiques d'innovation en contexte judiciaire : le cas des audiences par visioconférence, Manuscrit auteur, publié dans "Congrès de la SQSP, Ottawa : France (2009), p9.

(٥) يُنظر: ضياء شيت خطاب، فن القضاء، من منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٧١م، ص ٣.

(٦) يُنظر: محمد دغمان، الزامية العقد، دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص ١١٩.

والمرونة الضرورية لمواجهة التحديات الجديدة، إذ أن إبداع القضاة في مجال الوصول للعدالة لا يقل أهمية عن أي إبداع آخر في أي مجال من مجالات العلوم و الاداب، لاسيما أن استخدام التكنولوجيا في القضاء و تطويعها لخدمته عن طريق استخدام التطبيقات الذكية قد أصبح بفكرة مرتبطا الابتكار^(١).

ورب سائل يسأل ما هو تأثير الابتكار القضائي هنا؟ إن دمج الابتكار القضائي في تفسير وتكييف العقود يعزز من قدرة النظام القضائي على التكيف مع التعقيدات الناشئة في العلاقات التعاقدية، يساعد هذا الابتكار في ضمان أن القرارات القضائية تظل منسجمة مع الأخلاقيات المجتمعية المتطورة وتعكس بشكل أدق نية الأطراف المتعاقدة، مما يؤدي إلى حلول عادلة ومنصفة تعالج القضايا القانونية بمرونة وإبداع، فهو إيجاد شيء جديد لم يسبق استحداثه من قبل^(٢).

فالابتكار القضائي ليس مجرد مفهوم نظري؛ إنه ممارسة عملية تؤثر على كل جانب من جوانب القضاء، بما في ذلك تفسير العقود وتكييفها، ففي قانون الإثبات والمرافعات العراقي، يمكن لنا أن نرى كيف أن المرونة القضائية والتفسير المبدع للقانون يمكن أن تؤدي إلى حلول عملية للمشكلات القانونية، إذ ورد في الأسباب الموجبة لقانون الإثبات رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٩ ((وفي صدد طرق الإثبات تخير القانون الاتجاه الوسط ما بين أنظمة الإثبات المقيد والإثبات المطلق فعمد الى تحديد طرق الإثبات ولكنه جعل للقاضي دورا ايجابيا في تقدير الأدلة وفي التحرك الذاتي الموصل الى الحكم العادل والى الحسم السريع واقام كل ذلك على ما ينبغي ان يتوافر للقاضي من ثقه يوليها له المشرع))^(٣)، فهذه السلطة التقديرية للقاضي تمكّنه من الابداع.

إن المفتاح لفهم ابتكار العدالة هو أنه يتعلق بتحسين نظام العدالة (بما في ذلك المحاكم و المساعدة القانونية ومقدمي التكنولوجيا والمنظمات الاخرى المشاركة في توفير العدالة) حتى يتمكن الناس من استخدام النظام بسهولة أكبر وبتمكين أكبر، من أجل حل جميع المشكلات التي نشأت داخل النظام، وقد يتحدث بعض الأشخاص الذين يتحدثون عن ابتكار العدالة عن "كيفية" الابتكار: أي العملية المستخدمة لتطوير تدخلات جديدة - مثل الخدمات والتقنيات والسياسات - لجعل نظام العدالة يعمل بشكل أفضل للجمهور^(٤).

(١) يُنظر: القاضي طاهر أبو العبد، المصدر السابق، ص ٣.

(٢) يُنظر: د. نسرين حاج عبد الحفيظ، الابداع والابتكار في ظل الملكية الفكرية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، الجزائر/ العدد ١٥، ص ١٤٧

(٣) يُنظر: حسين محمد رجب، السلطة التقديرية للقاضي في قانون المرافعات المدنية وقانون الإثبات/ مجلة التقني/جامعة الانبار/ المجلد السادس والعشرون /العدد السادس - ٢٠١٣، ص ٩٥-٩٦.

(٤) يُنظر: القاضي طاهر أبو العبد، المصدر السابق، ص ٩.

على سبيل المثال، قد يتعامل قانون الإثبات مع مسائل مثل شروط الشهادة وقواعد الإثبات، مما يتطلب من القضاة تفسير العقد بطريقة تضمن أن يتم النظر في كل دليل مقدم بشكل عادل ومنصف، مع مراعاة السياق الخاص بكل قضية^(١).

الفرع الثاني: أشكال الابتكار القضائي

ومما تقدّم هنا يمكن القول ان الابتكار القضائي يظهر تأثيره على التكيف والتفسير بالشكل الاتي:

١. **التفسير المبتكر للعقود:** عندما يواجه القضاة عقوداً تحتوي على بنود غامضة أو غير محددة بوضوح، يمكن للابتكار القضائي أن يدخل في تفسير هذه البنود بطرق تعزز النية الحقيقية للأطراف^(٢)، على سبيل المثال، في ظل قانون الإثبات، قد يرجع القاضي إلى الأدلة الشفهية والمكتوبة والظروف المحيطة لتفسير نية الأطراف بشكل أدق، وهذا يعني ان العبارة الواضحة لاحتجاج الى تفسير مادام يثبت إن معناها الظاهر يختلف عما قصده المتعاقدان منها^(٣).

٢. **التكيف المبتكر للعقود:** التكيف القضائي يتطلب من القضاة أن يقوموا بتصنيف العقود بناءً على النصوص القانونية المطبقة^(٤)، هنا يمكن للابتكار القضائي أن يساعد في تطبيق نصوص قانونية قد لا تبدو مباشرة ذات صلة بالقضية، ولكنها عند تفسيرها بشكل إبداعي، توفر الأساس القانوني للحكم العادل.

وبينما نبرز تأثير الابتكار القضائي على التفسير والتكيف، يمكننا النظر إلى العملية كجزء من منظومة أكبر تهدف إلى تحقيق العدالة والإنصاف، وذلك بالاستعانة بالنصوص القانونية فعلى سبيل المثال نجد أن المادة (3) من قانون الإثبات: توسع من سلطة القاضي في ما يتعلق بالأدلة من أجل التطبيق السليم للقانون، مما يسمح للقضاة بالتفسير الواسع لما يعتبر دليلاً مقبولاً.

اما المادة (٣٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية (القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩): تنص على أن القاضي يجب أن يحكم في الدعوى وفقاً للقانون، ولكن عند غياب نص صريح، يُطلب منه الحكم وفقاً للعدالة والإنصاف، ما يوفر مجالاً للابتكار القضائي، وكذلك المادة (١) من قانون الإثبات العراقي: تحدد كيفية إثبات الحقوق والالتزامات، وتوفر أساساً للقضاة لاستخدام الأدلة بطرق إبداعية للكشف عن الحقيقة، وهذا ما يمنح القاضي السلطة للتصرف بما يراه مناسباً لإدارة القضية، مما يشجع على الابتكار في تطبيق الإجراءات القانونية.

(١) يُنظر: القاضي سالم رمضان الموسوي، دور الشهادة في الإثبات المدني والجنائي، مكتبة زكي للطباعة، بغداد، سنة ٢٠٢١، ص ٥٣.

(٢) يُنظر: إيمان طارق الشكري، سلطة القاضي في تفسير العقد، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٥٩.

(٣) يُنظر: د. إسماعيل غانم، في النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، مكتبة عبد الله وهبة، مصر، سنة ١٩٦٦، ص ٣٠٤. د. بشار عدنان مكوي، الوجيز في شرح نصوص القانون المدني الأردني، نظرية العقد، دار وائل للنشر، الأردن، سنة ٢٠٠٤، ص ٧١.

(٤) يُنظر: زينب حسين عبدالقادر، تكيف التصرف القانوني، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ١٥٥.

ان التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يقدمان إمكانيات جديدة لتفسير وتكييف العقد بدقة وكفاءة عالية، لذا يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي المساعدة في تحليل البيانات الضخمة للوصول إلى فهم أعمق للإرادة الضمنية وتحديد الفئة التي ينتمي إليها العقد.

ويمكن أن يتخذ تحسين نظام العدالة أشكالاً عديدة، فهو يمتد على طول الطريق من التغييرات إلى قطع الورق، إلى أدوات التكنولوجيا، إلى المنظمات والمراكز الجديدة، إلى التغييرات في كيفية تمويل الأشياء وإدارتها، وفي أعلى الهرم هناك ابتكارات تتعلق بالاتصالات والخدمات المباشرة مع الجمهور، والتي تهدف إلى مساعدتهم بالمعلومات والمشورة والاستشارة وغيرها من الخدمات، نحن نسميها "خدمات المساعدة القانونية يمكننا أن نتحدث أيضاً عن ابتكارات العدالة الأكثر، تجريد والتي تتضمن تغيير قواعد النظام القانوني وخياراته وعلاماته التجارية، هذه فئة مختلفة من الأشياء، التي يجب قياسها بأنواع مختلفة من النتائج والأدوات^(١).

خلاصة لما تقدم من خلال استخدام الابتكار القضائي، يمكن للقضاة التغلب على التحديات التي تطرحها النصوص القانونية الصارمة والمعقدة، يؤدي هذا الابتكار إلى زيادة الفعالية في التكيف والتفسير، مما يضمن الوصول إلى قرارات قضائية تعكس بشكل أفضل العدالة والإنصاف وتتوافق مع الواقع المعاصر والتطورات الاجتماعية. **المطلب الثاني: مدى سلطة القاضي في تفسير العقد وتكييفه ضمن إطار الابتكار القضائي**

الابتكار القضائي يمنح القضاة القدرة على استخدام تقديرهم القانوني لتحقيق العدالة والإنصاف، معتمدين على الأطر القانونية المتاحة ضمن قانون الإثبات والمرافعات العراقي، وكذلك القانون المدني العراقي، هذه المرونة القضائية ضرورية للتعامل مع التحديات التي تطرحها النصوص القانونية والعقود المعقدة، ومن هنا يظهر ان للابتكار القضائي اثر في التفسير والتكيف. وليبان حيثيات هذه الفكرة، سنقسم هذا المطلب على فرعين وكما يلي:

الفرع الأول: سلطة القاضي التقديرية بين تفويض العقد والتفوق عليه

يظهر ذلك في ما يملكه القاضي من سلطة للنظر وراء النص الحرفي للعقد، وذلك استناداً إلى المادة ١٥٥ من القانون المدني العراقي، التي تشدد على أن "العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني"، هذا يسمح للقضاة بتطبيق تفسيرات تعكس النية الحقيقية للأطراف، حتى وإن كان النص العقدي لا يعبر عنها بوضوح^(٢)، وإن كان ثمة من يرى^(٣)، بأن إرادة المتعاقدين وإن كانت هي المرجع في المقصود من العقد غير ان هذه الإرادة امر خفي لا يمكن الوقوف عليها الا بوسائل مادية وهي عبارة العقد، لان

(١) يُنظر: القاضي طاهر أبو العبد، المصدر السابق، ص ١٠.

(٢) ينظر: د. عبدالفتاح عبدالباقي، مصادر الالتزام في القانون المدني الكويتي، نظرية العقد والإرادة المنفردة، ١٩٨٣، ص ٥١٠.

(٣) يُنظر: منير القاضي، ملتقى البحرين، الشرح الموجز للقانون المدني العراقي، مج ١، مطبعة العاني، بغداد، سنة ١٩٥٢، ص ٢٥٧.

الأمر الباطنة تستخلص من دلالتها الظاهرة والدلائل الظاهرة في العقود هي مادة العقد، وقد ارتأى غيرهم^(١)، وجوب تحويل هذه القاعدة لبيان المقصود منها بوضوح وجعلها بالشكل الاتي: (العبرة في العقود للمقاصد والمعاني مع الالفاظ والمباني) بحجة ان (القصود هي الركن الأعظم في العقود)، واي كانت قواعد التفسير التي يستعين بها القاضي لا يعني غياب العدالة مع عدم إغفال إرادة المتعاقدين وذلك أن العدالة تكمل هذه الإرادة ولكن لاتنسخها^(٢).

وكما اشرنا ان التفسير يشير إلى توضيح معنى ومضمون الاتفاق الموجود بالفعل بين الأطراف، مركزاً على استجلاء النية المشتركة وراء العبارات المستخدمة في العقد، وأن القاضي هو الذي يفسر العقد وهو اذ يفعل ذلك لايجوز له ان يعطي للعقد المعنى الذي يود ان يكون له، وانما عليه اعطائه المعنى الحقيقي الذي ينطوي عليه، فليس له تحت ستار التفسير ان يُعدل فيه^(٣).

ومن قبيل أمثلة على تأثير الابتكار القضائي في التفسير، هو التفسير الواقعي للعقود فإذا كانت هناك شكوك حول تفسير شرط معين في العقد، يمكن للقاضي اللجوء إلى الظروف المحيطة بالتعاقد لفهم النية الحقيقية للأطراف، بمعنى ادق يجب على القضاة البحث عن النية الحقيقية للأطراف، مراعين ليس فقط النص الحرفي للعقد، بل السياق الذي تم فيه التعاقد، فالابتكار القضائي يسمح للقضاة بتجاوز التفسير الضيق للألفاظ، معتمداً على المادة 155 من القانون المدني التي معناها ان الاحكام تترتب على ما قصده المتعاقدان من إيجاد العقد، لا على مطلق المعاني التي تفيدها الالفاظ التي استعمالها في التعاقد.

اما بخصوص تأثير الابتكار القضائي على التكييف: فيرتبط بتطبيق القاضي للقانون المناسب على الوقائع المعروضة أمامه، وهو يتطلب من القاضي تصنيف العقد بناءً على طبيعته القانونية^(٤)، ويمكن للقاضي أن يُعيد تكييف العقد استناداً إلى حقيقة الوقائع والأدلة المقدمة^(٥)، وثمة من يرى^(٦)، أن اعطاء المتعاقدان وصفاً معيناً للعقد بعبارات والفاظ واضحة، لا يعني الزام القاضي بهذا الوصف.

ومن هنا يظهر دور القاضي وسلطته في التفسير والتكييف، فالقاضي لديه سلطة واسعة في تفسير العقود وتكييفها، مع مراعاة أن تفسير العقد يعد من مسائل الواقع ويتقيد بالأدلة والوقائع المقدمة، بينما التكييف يعد من مسائل القانون ويخضع لرقابة محكمة

(١) يُنظر: محمد حسين كاشف الغطاء، تحرير المجلة، ج ١، النجف، المطبعة الحيدرية، سنة ١٣٥٩، ص ٦٣.
 (٢) يُنظر: أسامة رشيد مجيد، دور القاضي في إعادة التوازن الاقتصادي للالتزامات العقدية "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق / الجامعة الإسكندرية، سنة ٢٠١٨، ص ٤٣ - ٤٤.
 (٣) يُنظر: د. حازم اكرم صلال، اثر الإرادة الباطنة في العقد، دراسة مقارنة بين النظام اللاتيني والانجلوسكسوني القانونيين العراقي والانجليزي انموذجاً، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، سنة ٢٠١٩، ص ١٤٩.
 (٤) يُنظر: د. ايمان طارق شكري، المصدر السابق، ص ٤٧.
 (٥) فعلى سبيل المثال فإذا وقع في خطأ في تطبيق القانون اذ كان من المفروض عليه ان يكيفه على انه عقد بيع. يُنظر: د. سعيد مبارك ود. طه الملا حويش ود. صاحب عبيد الفتلاوي- الموجز في العقود المسماة - البيع - الايجار المقولة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٧٣.
 (٦) يُنظر: د. حسن علي الذنون، النظرية العامة للالتزامات، دار الحرية للطباعة، بغداد، سنة ١٩٧٦، ص ٧٧.

التمييز، هذا الدور المزدوج يمكّن القضاء من الوصول إلى قرارات تجمع بين الدقة القانونية والإنصاف^(١).

فالابتكار القضائي كأداة لتحقيق العدالة يبرز كأداة مهمة تمكن القضاة من مواجهة التحديات الجديدة والمعقدة في العقود والتعاملات القانونية، مما يسمح بتحقيق العدالة والإنصاف بما يتوافق مع المبادئ الأساسية للقانون والمجتمع.

الفرع الثاني: سلطة القاضي بين تحقيق العدل والعدالة

والابتكار القضائي يعد أداة حاسمة لتحقيق العدالة في مجال تفسير وتكييف العقود، بالاعتماد على نصوص قانون المرافعات والإثبات العراقي والقانون المدني العراقي، هذا الابتكار يمكن القضاة من التعامل مع المواقف المعقدة وغير المتوقعة بطرق تضمن العدالة والإنصاف لجميع الأطراف.

ويستخدم الابتكار القضائي في تكييف العقود، بما يمتلك القاضي سلطة تحديد الطابع القانوني للعقد، ما يتطلب فهماً عميقاً للقانون والمبادئ التي تحكم العقود المختلفة، الابتكار هنا يمكن القضاة من تطبيق الأحكام القانونية بشكل مرن ومتوافق مع العدالة، خاصة في الحالات التي لا توفر النصوص القانونية إجابة مباشرة، وان امكن تحليل دوره القاضي بهذا الشأن الى مكونين من حيث الاصل فيكون الاول واقعي متجسد بقدرته على التفسير الصحيح ويكون الثاني هو فهم الخطاب التشريعي المتحصل من القدرة الذهنية والذي يمكن على القاضي من ناحيه اخرى من تطبيق القانون على الواقع^(٢)، ومن الأمثلة على ذلك:

أولاً: في قضايا التعاقد الإلكتروني: قد يستخدم القاضي الابتكار القضائي لتفسير العقود التي تمت في بيئة رقمية، معتمداً على فهمه لتقنيات الإنترنت والتواصل الإلكتروني لتحديد النوايا الحقيقية للأطراف.

ثانياً: في قضايا العقود متعددة الجنسيات: يمكن للقضاة الابتكار في تكييف هذه العقود بما يتوافق مع مبادئ القانون الدولي والعدالة، حتى في غياب نصوص قانونية وطنية محددة تنظم هذه الحالات.

بالاعتماد على النصوص القانونية والمبادئ العامة، يمكن للابتكار القضائي أن يلعب دوراً مهماً في تحقيق العدالة، مما يسمح للقضاء بالتعامل بفعالية مع التحديات المعاصرة وتقديم حلول قانونية عادلة ومتوازنة.

ومن الامر التي ينبغي الاشارة اليها هو مدى تطور الذكاء الاصطناعي في مجال تفسير العقود، إذ يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز من قدرات القضاة في استخراج وفهم النوايا المشتركة للأطراف من خلال تحليل كميات كبيرة من البيانات والتواصلات الإلكترونية، يجب أن تعكس الأحكام القانونية هذه القدرات، موفرة إطاراً لاستخدام هذه التقنيات بأمان وفعالية.

(١) يُنظر: د. عبدالرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني العراقي- الجزء الأول- نظرية الالتزام بوجه عام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٣٨٥.

(٢) يُنظر: زينب حسين، المصدر السابق، ص ١٤١.

المطلب الثالث: التمييز بين تفسير العقود وتكييفها في ضوء الابتكار القضائي

على الرغم من أن عمليتي تفسير العقود وتكييفها تجريان في إطار الاهتمام بعقد قائم وصحيح، وكلاهما تنفذان بواسطة القاضي بعد تشكيل العقد، إلا أنهما تختلفان جوهرياً في أهدافهما، المفاهيم الأساسية التي تحكمهما، والأسس القانونية التي يستندان إليها، لذا يعد الفهم الدقيق لهذا التمييز ضرورياً لتقدير كيفية تأثير الابتكار القضائي على كل عملية، وهو ما يتطلب تقسيم المطلب على فرعين:

الفرع الأول: التمييز بين التفسير والتكييف الابتكاري للعقد

ويمكن إجمالها بنقاط، وكما يلي:

١- **المفاهيم والأهداف:** التفسير يهدف إلى إزالة الغموض عن العقد من خلال توضيح نية الأطراف المشتركة أو مدى التطابق في الإرادة بينهما، يتطلب التفسير نظرة معمقة في النص العقدي والظروف المحيطة به لتحديد معنى ونية الأطراف بدقة^(١).

أما التكييف، من ناحية أخرى، يهدف إلى إعطاء العمليات القانونية وصفها الصحيح وفقاً للقانون، وصولاً إلى تحديد القواعد القانونية الواجبة التطبيق، ويتطلب التكييف القضائي تصنيف العقد ضمن إطار قانوني محدد، مما يحدد الأحكام المطبقة عليه^(٢).

٢- **الطبيعة الأساسية:** يعتبر تفسير العقد من مسائل الواقع التي تقع ضمن سلطة قاضي الموضوع^(٣)، يتم التركيز هنا على فهم النية وراء الكلمات والعبارات المستخدمة في العقد، مع الأخذ في الاعتبار السياق الذي تم به التعاقد.

أما التكييف يُعتبر مسألة قانونية تتعلق بتحديد الإطار القانوني الصحيح للعقد، وخطأ القاضي في هذا المجال قد يعرض قراره للطعن^(٤)، وهذا ما يتطلب دقة عالية وفهماً معمقاً للقانون.

٣- **الخصائص المميزة:** تفسير العقود يبحث في معنى التعبير عن الإرادة ذاتها، بينما يعتمد التكييف على تحليل الإرادة لمنح العقد وصفه القانوني الصحيح، مستقلاً عن المعنى الحرفي للعقد^(٥)، هذا يتطلب من القاضي استخدام فهمه العميق للقانون لتطبيق القواعد الأكثر ملاءمة على الحالة.

٤- **التلازم والتبعية:** قد يحتاج العقد إلى كلتا العمليتين، التفسير والتكييف، ولكن ليس بالضرورة أن تكون هناك علاقة تلازمية بينهما، التفسير قد يسبق التكييف أو قد يتم التكييف بدون الحاجة إلى تفسير، العلاقة بينهما تعتمد على الحالة الفردية والعقد المعني^(٦).

(١) يُنظر: د. عبد الرزاق السنهوري، المصدر السابق، ص ٤٨٣.

(٢) يُنظر: د. عبدالفتاح حجازي، تفسير العقد في القانون المدني العراقي والمقارن، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية القانون جامعة بغداد، سنة ١٩٨٨، ص ١٢٩.

(٣) يُنظر: د. عبدالمجيد الحكيم ود. محمد طه البشير ود. عبدالباقى البكري، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي - الجزء الأول- مصادر الالتزام، طبع بغداد، ١٩٨٠، ص ١٢٦، هامش رقم (٢).

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٥) يُنظر: د. عبدالفتاح حجازي، المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٦) يُنظر: ايمان طارق شكري، المصدر السابق، ص ١٨٧.

٥- التطبيق القانوني والابتكار: الابتكار القضائي يسمح للقاضي بتجاوز التطبيق الصارم للقانون في كلتا العمليتين، مما يسهل تحقيق العدالة والإنصاف، من خلال التفسير، يمكن للقضاة تحليل نية الأطراف بشكل أعمق، ومن خلال التكييف، يمكنهم تطبيق الأحكام القانونية الأكثر ملاءمة وإنصافاً.

يتطلب الابتكار القضائي في كلتا الحالتين من القاضي أن يكون مبدعاً ومتبصراً في فهم القانون وتطبيقه، مع التأكيد على السعي نحو تحقيق أعلى درجات العدالة والعدل، في هذا السياق يُعتبر الابتكار القضائي أداة حيوية تمكن القضاة من مواجهة تحديات التفسير والتكييف بمرونة، خصوصاً في القضايا التي تفتقر إلى الوضوح القانوني أو تلك التي تشمل مفاهيم جديدة وغير مسبوقه.

ويمكن للقاضي الاستعانة بنصوص القوانين لتحقيق الابتكار في مجال التفسير

والتكييف

- القانون المدني العراقي: يُعد القانون المدني العراقي، وخصوصاً المادة ١٥٥ التي تنص على النظر إلى النية والغرض من العقد، الأساس الذي يُمكن القاضي من استخدام تقديره في تفسير العقود.

- قانون الإثبات العراقي: يُسهم قانون الإثبات في توفير الأطر اللازمة لكيفية تقديم الأدلة وتحليلها، مما يساعد القضاة في استنباط النوايا والوقائع المتعلقة بالعقد.

- قانون المرافعات العراقي: يعطي قانون المرافعات السلطة للقاضي لإدارة العملية القضائية بما يخدم العدالة، وهو ما يُمكن من تطبيق الابتكار في تكييف العقود.

الفرع الثاني: مدى نجاعة التمييز بين التفسير والتكييف الابتكاري للعقد

من كل ما تقدم يتضح ان الابتكار القضائي، سواء في تفسير العقود أو تكييفها، يمثل استجابة مرنة وديناميكية للتحديات القانونية، مما يضمن تحقيق العدالة والإنصاف بما يتماشى مع التطورات المجتمعية والاقتصادية.

ومن ذلك نستنتج انه على الرغم من أن كل من التفسير والتكييف يعملان على عقود صحيحة ويتمان بواسطة القاضي، إلا أنهما يختلفان في مفهومهما، أهدافهما، والأسس القانونية التي يعتمدان عليها، الابتكار القضائي في كلا الجانبين يسمح بتحقيق العدالة بشكل أكثر فعالية، لكن من خلال استخدام استراتيجيات مختلفة معتمدة على طبيعة كل عملية، تطبيق الابتكار بشكل صحيح يتطلب من القضاة فهماً عميقاً للقانون والقدرة على تفسيره وتكييفه بطرق تخدم العدالة وتحمي حقوق الأطراف المعنية.

وبعد تحليلنا للعلاقة بين تفسير العقد وتكييفه، وبالنظر إلى التحديات والفرص التي يقدمها العصر التكنولوجي الحديث، نصل إلى أهمية الابتكار القضائي وضرورة تطوير القانون ليوكب التطورات المستمرة، حيث يتعين على القاضي استكشاف الإرادة المشتركة للأطراف من خلال الأدوات التقليدية والتكنولوجية الحديثة، فهنا يُسهم التقدم التكنولوجي في توفير وسائل جديدة لفهم التعبير عن الإرادة، كتحليل البيانات والمراسلات الإلكترونية.

المبحث الثاني: تأثير الابتكار القضائي في تفسير العقد وتكميله

عند الانتهاء من مهمتي تفسير العقد وتكييفه، قد لا تكون مهمة القاضي في مرحلة تنفيذ العقد قد اكتملت، ففي بعض الحالات قد لا يكون الأطراف قد اتفقوا على كافة التفاصيل التنفيذية للعقد، مما يستلزم تدخل القضاء لتوسيع نطاق العقد من حيث مضمونه. هذا يتجاوز مجرد التفسير الأساسي للعقد إلى تحديد كيفية تنفيذه وما يعتبر من مستلزماته، وبغية ايتان الموضوع حقه سنقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم التكميل في ظل الابتكار القضائي

يقتضي بيان مفهوم التكميل في ظل الابتكار القضائي تقسيم هذا المطلب على فرعين، وكما يلي:

الفرع الأول: التعريف بالتكميل في ظل الابتكار القضائي

تكميل العقد يعني صلاحية التدخل في العقد بعد الانعقاد، تمنح للقاضي من قبل المشرع ليتدارك بها النقص الحاصل في موضوعه بإضافة بعض الالتزامات التكميلية إليه، لعدم اتفاق الأطراف على تنظيمها لأي سبب كان^(١).

ويرى جانب من الفقه^(٢)، وجوب توافر ثلاثة شروط، ليتمكن للقاضي من ممارسة سلطته في تكميل العقد، وهي الاتفاق على جميع العناصر الجوهرية من قبل الأطراف، وعدم الاتفاق على العناصر التفصيلية، وعدم الاتفاق على تعليق انعقاد العقد على الاتفاق على العناصر التفصيلية، وعليه إذا كان العقد يتمحور حول مجموعة من العناصر منها ماهو جوهري، ومنها ماهو غير جوهري، فتبرز أهمية العناصر الجوهرية في كونها تحدد ماهية العقد الذي يهدف إليه المتعاقدان، وبذات الوقت تحدد التزامات اطرافه، وعدم الاتفاق عليها يؤدي الى عدم ابرم العقد.

والابتكار القضائي يأتي في مرحلة تكميل العقد عندما يتطلب من القاضي إبداع حلول للمسائل التي لم ينتبأ بها الأطراف أو لم يتفقا عليها، هذا يعني أن القاضي قد يحتاج إلى "سد النقص" في العقد بطريقة تحافظ على الإنصاف والعدالة، معتمداً على القوانين والأعراف والمبادئ القانونية المعمول بها^(٣)، فالتكميل يعالج النقص في مضمون العقد، بإضافة توجيهات أو بنود لم تكن موجودة أصلاً، بغرض تحقيق تنفيذ كامل وعادل للعقد وفقاً لما كان يجب أن يتفق عليه الطرفان.

والفرق بين التفسير والتكميل يكمن في ان التفسير يشير إلى توضيح معنى

ومضمون الاتفاق الموجود بالفعل بين الأطراف، مركزاً على استجلاء النية المشتركة وراء العبارات المستخدمة في العقد، وأن القاضي هو الذي يفسر العقد وهو اذ يفعل ذلك لايجوز له ان يعطي للعقد المعنى الذي يود ان يكون له، وانما عليه اعطاء المعنى الحقيقي الذي ينطوي عليه، فليس له تحت ستار التفسير ان يُعدل فيه^(٤)، اما التكميل فإنه

(١) يُنظر: محمد غانم بونس، سلطة القاضي في تكميل العقد، أطروحة دكتوراه/كلية القانون/جامعة بغداد، سنة ٢٠١٧، ص ٢٧.

(٢) يُنظر: د.سلام عبد الله الفتلاوي، اكمال العقد، دراسة مقارنة، ط ١، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، سنة ٢٠١٢، ص ٤٦.

(٣) يُنظر: ايمان طارق، المصدر السابق، ص ٥١.

(٤) يُنظر: د. حزم اكرم صلال، اثر الإرادة الباطنة في العقد، دراسة مقارنة بين النظام اللاتيني والانجلوسكسوني القانونيين العراقي والانجليزي انموذجاً، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، سنة ٢٠١٩، ص ١٤٩.

يعالج النقص في مضمون العقد، بإضافة توجيهات أو بنود لم تكن موجودة أصلاً، بغرض تحقيق تنفيذ كامل وعادل للعقد وفقاً لما كان يجب أن يتفق عليه الطرفان.

الفرع الثاني: العلاقة بين التفسير والتكميل

على الرغم من الفرق الواضح بينهما، التفسير والتكميل مترابطان إلى حد كبير في سياق تحقيق العدالة والإنصاف. قد يكون التفسير ضرورياً لفهم العقد بشكل كافٍ قبل الشروع في تكميله، وفي بعض الأحيان، قد يكشف التفسير عن الحاجة إلى التكميل. والابتكار القضائي كجسر بين التفسير والتكميل، إذ يلعب الابتكار القضائي دوراً حيوياً في كل من التفسير والتكميل، مما يتيح للقاضي مرونة في التعامل مع القضايا القانونية وتقديم حلول عادلة وفعالة، يمكن للقضاء، من خلال استخدام الابتكار، أن يوفر إجابات للمسائل غير المتوقعة أو غير المحددة بوضوح في العقد، مع الحفاظ على العدالة والنزاهة كأولويات قصوى، ويمكن فهم الابتكار في مجال العدالة على أنه إدخال أو اعتماد أو تكييف ممارسات جديدة تهدف إلى تحسين العمليات التنظيمية والخدمات القضائية المقدمة للمواطنين^(١).

وعند البحث في نصوص القانون المدني العراقي نجد ان المادة (٢/٨٦) والمادة (٢/١٥٠)^(٢)، بينهما ترابط ويكملان بعضهما الآخر، وتمنحان القاضي سلطة تكميل العقد، ففي المادة الاولى ياتي ترك المتعاقدين للتفصيلات دون تنظيم باعتبار انهما توقعها وارادا ان ينظماها باتفاقهما، ولكنهما لم يستطعا الوصول الى هذا الاتفاق، اما المادة الثانية فقد اغفل فيها المتعاقدان بعض التفصيلات لانهما لم يتوقعاها، او توقعها ولكن تركا تنظيمها لاحكام القانون.

المطلب الثاني: مدى سلطة القاضي في تفسير العقد وتكميله

في مجال القضاء، تُعتبر مهام تفسير العقود وتكميلها من العناصر الأساسية التي تمكن القضاة من تحقيق العدالة والإنصاف، هذا الدور يتطلب نهجاً مبتكراً وفهماً دقيقاً للقانون، بما يتماشى مع الواقع والسياق الذي نشأ فيه العقد. ولبين ذلك سنقسم هذا المطلب على فرعين وكما يلي:

الفرع الأول: الحدود التشريعية لسلطة القاضي في التفسير والتكميل

الابتكار القضائي يعد ركيزة أساسية في تحقيق العدالة، خصوصاً عند مواجهة القاضي لمهام تفسير وتكميل العقود، هذه العمليات تستلزم من القاضي تطبيق مبادئ القانون بطريقة مبتكرة ومرنة، مع مراعاة العدالة والإنصاف لجميع الأطراف المعنية. في إطار النظام القانوني، يُعد تفسير العقود وتكميلها من أهم المهام المنوطة بالقضاء، الابتكار القضائي يلعب دوراً محورياً في كيفية مواجهة القضاة لهذه المهام،

(1) See: Marilú Pereira Castro marilucastros, Tomas Aquino Guimaraes, Dimensions that influence the innovation process in justice organizations, Innovation & Management Review, vol. 17, no. 2, 2020, p.213

(٢) تنص المادة (٢/٨٦) من القانون المدني العراقي على ((وإذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في العقد واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا ان العقد يكون غير منعقد عند عدم الاتفاق على هذه المسائل فيعتبر ان العقد قد تم، وإذا قام خلاف على المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها فان المحكمة تقضي فيها طبقاً لطبيعة الموضوع ولاحكام القانون والعرف والعدالة))، وتنص المادة (٢/١٥٠) على ((ولا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه، ولكن يتناول ايضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام)).

مؤدياً إلى تحقيق العدالة والإنصاف، يتطلب هذا الدور فهماً عميقاً للقوانين ومبادئها، والقدرة على تطبيقها بشكل يتوافق مع الظروف والوقائع المحيطة بكل عقد. وكما تقدم فإن تفسير العقد يهدف إلى فهم وإزالة الغموض حول نية الأطراف المتعاقدة، القاضي يسعى للوصول إلى الإرادة المشتركة التي تشكل جوهر الاتفاق، والأسس القانونية لتفسير العقود: تشدد على النظر في النية المشتركة للأطراف، وليس فقط الكلمات الظاهرة في العقد، هذا ما يمنح القضاة سلطة لاستخدام تقديرهم الشخصي في تفسير العقود بما يخدم العدالة^(١).

أما تكميل العقد يأتي في اللحظة التي يكتشف فيها القاضي وجود فجوات أو نقص في تنظيم العقد وهذا ما يحتاج إلى معالجة لتحقيق التنفيذ العادل، والأساس القانوني لتكميل العقد، يكمن في المادة ٢/٨٦ من القانون المدني العراقي، إذ توضح كيف يجب على المحكمة التعامل مع العقود التي تركت مسائل تفصيلية دون تنظيم، هذه المادة تعطي القاضي السلطة لتكميل العقد وفقاً لطبيعة الموضوع والأحكام القانونية والعرف والعدالة، علماً أن قيام القاضي بتكميل العقد يعتمد فيه على إرادة المتعاقدين^(٢).

والابتكار القضائي في تكميل العقود يتطلب من القاضي النظر إلى ما وراء ما هو مذكور صراحة في النص العقدي، ليحدد المستلزمات التي يجب أن تكون جزءاً من الاتفاق لتحقيق تنفيذ عادل وكامل للعقد، هنا يرشد القانون القضاة إلى تطبيق الأعراف ومبادئ العدالة لسد الفجوات في العقد، مما يمكن القضاة من اتخاذ قرارات تكمل العقود بشكل يعكس طبيعة الموضوع ويحقق الإنصاف^(٣).

الفرع الثاني: الضوابط التشريعية للتفسير والتكميل القضائي للعقود

وأياً كانت المسميات إلا أنها تنطوي على الحالة التي لا تفلح فيها قواعد التفسير الشخصي في الكشف عن الإرادة المشتركة للمتعاقدين^(٤)، وبغية تحقيق العدالة عبر الابتكار القضائي في تكميل العقد، لا بد بتطبيق القانون بطريقة مرنة ومبدعة، مما يعزز من قدرة القضاء على تحقيق العدالة، فعند تكميل العقد يترشد القاضي بعدة عوامل حددها القانون وتشمل:

١. **طبيعة الموضوع:** تحدد المستلزمات الأساسية للعقد بناءً على طبيعته، مثل عدم الحاجة إلى اشتراط تسليم مفاتيح السيارة أو الوثائق المتعلقة بها عند بيعها، حيث يفترض القانون تضمين هذه المستلزمات بشكل ضمني.

٢. **القواعد القانونية المكملة:** تساعد هذه القواعد القاضي في تكميل العقد عندما لا يحدد الطرفان جميع التفاصيل بشكل صريح، مما يعني افتراض رغبتهما في الالتزام بالأحكام القانونية العامة للمسائل غير المنصوص عليها^(٥)، مثل نص المادة ٥٣٧ الذي يحدد ما يشمله البيع تلقائياً دون ذكر صريح، والقواعد المتعلقة بتحديد مكان وزمان تسليم المبيع.

(١) ينظر:- د. جليل الساعدي، أصول العقد في القانونين الإنكليزي والعراقي، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٠، العدد الأول، ص ٢٠٥.

(٢) ينظر: د. عبدالمجيد الحكيم ود. محمد طه البشير ود. عبد الباقي البكري، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٣) ينظر: د. برهان زريق، ينظر، نظرية تفسير العقد في القانونين المدني والإداري، مكان وسنة الطبع غير مذكورين، ص ٣٦.

(٤) ينظر: د. مصطفى الجمال، النظرية العامة للالتزامات، الدار الجامعية، مصر، سنة ١٩٨٧، ص ٢١٣.

(٥) ينظر: د. عبدالمجيد الحكيم ود. محمد طه البشير ود. عبد الباقي البكري، المصدر السابق، ص ١٦٠.

٣. **العرف:** يُعتبر العرف مصدرًا للأحكام المكملة ويشمل الأعراف المحلية مثل إضافة نسبة مئوية للخدمة في الفنادق والمطاعم في بعض البلاد^(١).
 ٤. **قواعد العدالة:** تساهم في تحديد شروط العقد بما يحقق العدالة بين الأطراف، مثل التزام البائع بعدم التعرض للمشتري في العين المبيعة^(٢).
 وأخيرًا، تخضع استعانة القاضي بهذه الأحكام المكملة لرقابة محكمة التمييز لضمان صحة تطبيق القانون والتحقق منه، مما يعني أن تطبيق هذه الأحكام يجب أن يتوافق مع الإطار القانوني العام ومبادئ العدالة.

من خلال استخدام الأسس القانونية، يمكن للقضاة التعامل مع التحديات القانونية بشكل يضمن الإنصاف ويحترم إرادة الأطراف المعنية، معززين من الثقة في النظام القضائي، الابتكار يتطلب من القاضي التوازن بين التطبيق الصارم للنصوص القانونية والاستجابة للواقع العملي للعقود والتفاعلات بين الأطراف، وهذا يمكن أن يشمل تفسير العقود بطريقة تحمي المصالح المشروعة للأطراف، وتكميل العقود بشكل يحقق التوازن والإنصاف، حتى في حالة عدم التوافق على كافة التفاصيل.

وقد تظهر أهمية الاعتماد على الابتكار القضائي في:

١- **تفسير وتكميل العقود الإلكترونية:** في عصرنا الحالي، قد يواجه القضاة تحديات فريدة تتعلق بتفسير وتكميل العقود المبرمة إلكترونيًا، حيث قد تكون الإرادات أقل وضوحًا وقد تنشأ مسائل جديدة غير متوقعة، في هذه الحالات، يمكن للقاضي استخدام مبادئ القانون المدني بطريقة مبتكرة لضمان أن تفسير العقد وتكميله يعكس الواقع الجديد للتجارة الإلكترونية.

٢- **تفسير وتكميل العقود الذكية^(٣):** يمكن للقضاة من خلال تطبيق مهاراتهم في تفسير العقود وتكييفها مع التقنيات الجديدة، أن يواجهوا كيفية التعامل مع القضايا الناشئة عن هذه العقود، فالعقود الذكية قد تتضمن غموضًا أو قصورًا في تغطية كافة الجوانب القانونية، وهنا يأتي دور القاضي لتفسير هذه العقود وتكميلها بما يتوافق مع طبيعتها الرقمية، ويعمل القضاة أيضًا كجزء من الابتكار القضائي على تطوير طرق جديدة لمواجهة التحديات الفريدة التي تقدمها العقود الذكية، مثل تحديات الأمان الرقمي وتأكيد الشفافية والتنفيذ العادل لهذه العقود، بالإضافة إلى ذلك، قد يساهمون في صياغة تشريعات جديدة أو توجيه التعديلات التشريعية لضمان أن الإطار القانوني يبقى محدثًا وقادرًا على التعامل مع التطورات التكنولوجية.

وثمة علاقة بين تكميل العقد والضرورة القانونية: تكميل العقد يأتي في مرحلة ما بعد تفسير العقد، عندما يكتشف القاضي وجود نقص في تنظيم العقد يحتاج إلى معالجة لتحقيق تنفيذ عادل للاتفاق.

(١) يُنظر: المصدر نفسه، ص ١٦٠.

(٢) ينظر: د. برهان زريق، المصدر السابق، ص ٣٦.

(٣) للتفصيل أكثر يُنظر: عمار عبد الحسين، النظام القانوني للعقود الذكية "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، سنة ٢٠٢٣، ص ٥٦ وما بعدها.

فالابتكار القضائي كأداة للعدالة يمكن القضاة من سد الفجوات في العقود وتطبيق القانون بشكل يحقق الإنصاف، ولا بد من الإشارة الى أن الابتكار القضائي في عملية التكميل يعتبر أساسياً لمواجهة التحديات الناشئة عن العقود الإلكترونية والاتفاقيات التي تشمل الذكاء الاصطناعي، لذلك يجب أن تتسع نطاقات القانون لتشمل هذه التطورات، وأن يكون القضاة مجهزين بالمعرفة والأدوات اللازمة.

وثمة من يذهب الى القول^(١): على رغم من أن الابتكار ظاهرة حديثة في مؤسسات العدالة، إلا أنه كان من الممكن ملاحظة الجهود المبذولة على المستوى المؤسسي والتنظيمي والفردى لإدخال ممارسات مبتكرة تهدف إلى تحسين أداء العدالة، على الرغم من أن العملية الابتكارية بطيئة، بسبب جمود نظام العدالة، الذي لا تزال مقاوم للجديد، وفي الواقع يتألف نظام العدالة من مجموعة من المنظمات ذات الطابع المؤسسي العالي التي تفترض طبيعتها الاستقرار وليس التغيير.

الاستنتاج: الابتكار القضائي ليس مجرد أداة لتطبيق القانون بل هو آلية حيوية تسمح للقضاة بالتنقل عبر التعقيدات والغموض الذي قد يواجه العقود، من خلال التفسير المبدع لنية الأطراف وتكميل العقود لمعالجة النقص والفجوات.

المطلب الثالث: تمييز التفسير عن التكميل ودور الابتكار القضائي

يدق التمييز بين التفسير والتكميل ودور القاضي في كل منهما، الأمر الذي يقتضي تقسيم هذا المبحث على مطلبين وكما يلي:

الفرع الأول: التمييز بين تفسير العقد وتكميله

يُعد التفسير والتكميل من العمليات الجوهرية التي يلجأ إليها القاضي لضمان تطبيق العقود بشكل عادل ومتوازن، ومع ذلك يختلف الهدف والأساس الذي يقوم عليه كل منهما، ويتصل تفسير العقد مباشرة بمعالجة الغموض الذي يعترى النصوص أو المفردات المستخدمة في العقد، هذا الغموض قد ينشأ من عدم تطابق الإرادة الظاهرة للأطراف مع إرادتهم الباطنة، أو نتيجة لعدم صياغة الشروط بشكل واضح يعبر عن نية الأطراف بصورة دقيقة، والتفسير يركز بشكل أساسي على كشف المعنى الحقيقي لنصوص العقد، أي المعنى الذي يتفق مع النية المشتركة للطرفين عند إبرام العقد^(٢)، يعتمد القاضي في هذه العملية على أدوات قانونية تقليدية، مثل دراسة صياغة النصوص اللغوية، وكذلك على أدوات أخرى مبتكرة تشمل تحليل السياق التجاري، والرجوع إلى المراسلات السابقة بين الأطراف، ودراسة طبيعة العلاقة التجارية التي جمعهم.

أما التكميل، فهو عملية مختلفة من حيث الهدف والأساس القانوني، التكميل يهدف إلى سد الفراغات التي قد تكون موجودة في العقد، وهي الحالات التي أغفل فيها الأطراف وضع حلول أو أحكام صريحة لمعالجة مواقف معينة قد تطرأ أثناء تنفيذ العقد، وهذه الفجوات قد تنشأ عن عدم توقع الأطراف لحدوث ظروف معينة عند إبرام العقد، أو بسبب إهمالهم تضمين شروط تفصيلية لضمان التنفيذ السليم^(٣)، يتمثل دور القاضي في

(1) See: Marilú Pereira Castro marilucastros, Tomas Aquino Guimaraes, op.cit, p.230.

(٢) د. حازم أكرم صلال، المرجع السابق، ص ١٥٠.

(٣) د. محمد غانم بونس، المرجع السابق، ص ٣٦.

هذه الحالات في البحث عن قواعد مكملة للعقد يمكنها معالجة هذا النقص، وتُستمد هذه القواعد من مصادر مثل القواعد القانونية المكملة في النظام القانوني، أو الأعراف التجارية التي تسود في مجال العقد، أو المبادئ العامة للعدالة، والتكميل لا يعني إضافة شروط تخالف إرادة الأطراف، بل يُراد به تحقيق التوازن الذي يحافظ على حقوق الأطراف ويضمن استقرار المعاملات، علماً ان النتائج المتحصلة من عملية التكميل هي احكام خارجة عن التعبير دائماً ومضافة اليه، لما تتمتع به الاحكام من صفات في العموم والتجريد^(١).

العلاقة بين التفسير والتكميل تظهر بوضوح في تسلسل تطبيقهما، حيث أن التفسير يُعد خطوة أولى أساسية قبل التكميل، ومن دون تفسير صحيح للنصوص الموجودة في العقد، لا يمكن للقاضي تحديد وجود نقص يحتاج إلى إكمال، وبالتالي يتمثل التفسير في تحديد المعنى الحقيقي لشروط العقد وضمان فهم دقيق لما اتفق عليه الأطراف بعد استكمال هذه الخطوة، يمكن للقاضي الانتقال إلى التكميل لمعالجة النقص أو الفراغ^(٢).

الفرع الثاني: دور الابتكار القضائي في التفسير والتكميل

يبرز الابتكار القضائي كعنصر حيوي يعزز قدرة القضاء على التفاعل مع تحديات تفسير العقود وتكميلها، وهو ضروري بشكل خاص في مواجهة الحالات التي لا تكفي فيها النصوص التقليدية لتوفير حلول عادلة، وفي تفسير العقد يُظهر القاضي ابتكاره من خلال اعتماده على وسائل تحليل غير تقليدية تساعد على فهم النية المشتركة للأطراف، حتى في غياب نصوص واضحة، وعلى سبيل المثال، قد يعتمد القاضي على تحليل المراسلات التي سبقت العقد، أو يدرس السلوك السابق للأطراف في التعامل التجاري، أو يستند إلى طبيعة العلاقة التجارية نفسها للكشف عن النية الحقيقية للأطراف، وهذا الابتكار في التفسير يُمكن القاضي من تقديم حلول أكثر عدالة وتوافقاً مع توقعات الأطراف، خاصة في العقود التي تشمل أطرافاً من خلفيات قانونية أو ثقافية مختلفة.

أما في التكميل، فإن الابتكار القضائي يتجلى بوضوح في اختيار القاضي للحلول المكملة المناسبة لسد الفراغ في العقد، يقوم القاضي بذلك من خلال استحضار قواعد القانون المكملة، ولكن أيضاً من خلال مراعاة طبيعة العقد والظروف المحيطة به، الابتكار هنا يسمح للقاضي بتكييف الأحكام المكملة لتناسب مع كل عقد على حدة، خاصة في العقود المعقدة أو الحديثة التي تنطوي على مسائل تقنية أو تجارية جديدة، هذا الابتكار ضروري بشكل خاص في التعامل مع العقود التي تشمل تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي أو العقود الرقمية، حيث قد لا توجد سوابق قانونية واضحة أو نصوص محددة تعالج هذه الحالات.

(١) يُنظر: د. عبد الفتاح حجازي، المرجع السابق، ص ١١٤.

(٢) يُنظر: إيمان طارق شكري، المرجع السابق، ١٨٧.

القانون المدني العراقي يُتيح مساحة واسعة لتطبيق الابتكار القضائي في التفسير والتكميل. فالمادة ١٥٥ من القانون المدني تنص على ضرورة تفسير العقود وفقاً للنية المشتركة للأطراف، مما يمنح القاضي حرية تحليل الإرادة المشتركة باستخدام أدوات متعددة. كما أن المادة ٢/٨٦ تُعطي القاضي صلاحية سد الفجوات في العقود استناداً إلى طبيعة العقد والقواعد القانونية المكملة والعرف والعدالة. هذه النصوص القانونية تُعد بمثابة إطار قانوني يضمن للقاضي مرونة كافية لتحقيق التوازن بين تطبيق النصوص القانونية وتحقيق العدالة.

في العصر الرقمي، يكتسب الابتكار القضائي أهمية مضاعفة، حيث تواجه المحاكم تحديات جديدة مرتبطة بالعقود الرقمية والعقود التي تشمل تقنيات حديثة كالذكاء الاصطناعي، هذه العقود غالباً ما تكون معقدة وتتطلب حلولاً غير تقليدية تتجاوز النصوص القانونية التقليدية، الابتكار هنا يساعد القاضي في تفسير العقود وتكميلها بطريقة تُراعي التطورات التكنولوجية وتُحقق التوازن بين حقوق الأطراف.

الابتكار القضائي، سواء في التفسير أو التكميل، يُساهم في تعزيز الثقة في القضاء من خلال تقديم حلول مرنة وعادلة تتناسب مع طبيعة كل نزاع، هذا الدور المبتكر يُعزز من قدرة النظام القانوني على مواكبة التغيرات في البيئة التجارية والتكنولوجية، ويضمن تحقيق العدالة في تطبيق العقود مهما بلغت تعقيدها.

هذا التوسع يُبرز بشكل أعمق الفروق الجوهرية بين التفسير والتكميل، مع توضيح دور الابتكار القضائي في كل منهما، وربط هذه الأدوار بالنصوص القانونية العراقية والتحديات العملية التي قد تواجه القضاة في تطبيقها.

لتعميق الفهم حول التمييز بين تفسير العقد وتكميله، وكيفية مساهمة الابتكار القضائي في كل عملية، دعونا نفضل النقاش في نقاط محددة مع إضافة دور الابتكار القضائي واستشهاد بأحكام القوانين العراقية ذات الصلة:

١. **أساس التفسير والتكميل** - تفسير العقد يركز على غموض التعبير عن الإرادة أو الغموض في معنى العقد نفسه، هذا الغموض يمكن أن ينشأ من عدم تطابق الإرادتين الباطنة والظاهرة^(١).

- الابتكار القضائي: يمكن أن يظهر في كيفية تحليل القاضي للنية الحقيقية للأطراف، معتمداً على عناصر غير مباشرة كالسياق التجاري والمراسلات بين الطرفين.

- التكميل يُعنى بسد نقص في العقد، حيث لم تُذكر تفاصيل معينة بشكل واضح يكفي لضمان التنفيذ السلس للعقد^(٢).

- الابتكار القضائي: يتجلى في اختيار القاضي للأحكام المكملة التي يراها مناسبة لسد هذا النقص، بما يتفق مع المبادئ العامة للقانون والعدالة.

(١) يُنظر: زينب حسين عبدالقادر، المصدر السابق، ص ٨٩.

(٢) يُنظر: ايمان طارق شكري، المصدر السابق، ص ٥١.

٢. الأحكام القانونية العراقية ذات الصلة

- المادة 155 من القانون المدني العراقي توفر الأساس لتفسير العقود بناءً على النية المشتركة للأطراف، وهي تساعد القضاة على تطبيق الابتكار في تحليلاتهم.

- المادة ٢/٨٦ من القانون المدني العراقي تسمح للمحكمة بالتدخل لسد الفجوات في العقد، استناداً إلى "طبيعة الموضوع والأحكام القانونية والعرف والعدالة".

٣. نتائج التفسير والتكميل - تفسير العقد يؤدي إلى نتائج مباشرة تنبع من التعبير الأصلي للعقد، وتعكس الإرادة المتفق عليها بين الأطراف، أما التكميل: فإنه يضيف إلى العقد أحكاماً قد تكون خارج نطاق الاتفاق الأصلي ولكنها ضرورية لتنفيذه بشكل كامل وعادل^(١).

٤. تسلسل التفسير والتكميل- يتم تفسير العقود أولاً لفهم نية الأطراف وتوضيح أي غموض موجود، وهو شرط أساسي قبل الانتقال إلى مرحلة التكميل. هذه الخطوة تضمن أن تفسير العقد يحدد بوضوح شروطه ونطاقه قبل الشروع في إضافة أي عناصر جديدة. - أما التكميل يأتي كخطوة تالية لمعالجة النقص، بناءً على فهم واضح لمضمون العقد الأصلي. ويهدف إلى إكمال العقد بما يسهل تنفيذه وفقاً للنوايا المشتركة للطرفين، معتمداً على العدالة والمبادئ القانونية^(٢).

٥. الدور المحوري للإرادة - في تفسير العقد، الإرادة المشتركة للأطراف تلعب دوراً محورياً وتعتبر الدليل الأساسي الذي يستند إليه القاضي لتحديد معنى العقد وفهمه. - بالنسبة لـ التكميل الإرادة المضمرة للطرفين قد تكون أقل وضوحاً وأهمية، حيث أن القاضي قد يحتاج للاعتماد على القوانين والأعراف المكملة لتحديد كيفية ملء الفراغات في العقد.

٦. التوحيد والتخصيص في الحلول- التكميل يتطلب غالباً حلولاً موحدة تستند إلى معايير موضوعية للنوع الواحد من العقود، مثل الأحكام القانونية المكملة أو العرف السائد، بغض النظر عن تفاصيل كل حالة عقدية، أما التفسير على العكس، فهو يركز على تحليل ذاتي ومخصص لكل عقد بناءً على إرادة الطرفين، مما يعني أن الحلول يمكن أن تختلف بشكل كبير من عقد لآخر حتى ضمن نفس النوع من العقود^(٣).

٧. دور الابتكار القضائي - الابتكار القضائي يعزز من قدرة القضاء على التعامل مع التحديات الناتجة عن الغموض والنقص في العقود، بما يتيح لهم تطبيق القانون بطريقة تتجاوز النصوص الحرفية وتصل إلى جوهر العدالة والإنصاف.

- يستطيع القضاة، من خلال استخدام مبادئ القانون بشكل مبتكر، توفير حلول تكملية تتماشى مع الظروف المحيطة بكل عقد، وتحقيق النوايا الحقيقية للطرفين، والحفاظ على العدالة في التنفيذ.

ختاماً لتحقيق الابتكار القضائي في التكيف والتكميل، يتطلب العصر الرقمي نهجاً مبتكراً لتكييف وتكميل العقود، خاصة تلك التي تنطوي على تقنيات معقدة كالذكاء

(١) يُنظر: د. عبد الفتاح حجازي، المصدر السابق، ص ١١٤.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٣) يُنظر: د. عبد الفتاح حجازي، المصدر السابق، ص ١٢٧.

الاصطناعي، يجب أن تتيح القوانين للقضاة مرونة في اختيار الأحكام المكملة التي تتوافق مع مبادئ العدالة والإنصاف في العصر الرقمي.

الخاتمة

بعد تحليلنا للعلاقة بين تفسير العقد وتكليفه وتكميله، وبالنظر إلى التحديات والفرص التي يقدمها العصر التكنولوجي الحديث، نصل إلى نتائج مهمة تسلط الضوء على أهمية الابتكار القضائي وضرورة تطوير القانون ليوكب التطورات المستمرة، وسنقسم هذه الخاتمة الى نتائج وتوصيات وعلى النحو الآتي:

أولاً: النتائج التفسير والتكميل يشكلان عمليتين متميزتين ولكنهما مترابطتين ضمن إطار تحقيق العدالة في العقود، يوفر الابتكار القضائي الأدوات اللازمة للقضاة للتنقل بين هذه العمليات بمرونة وفعالية، مع ضمان تحقيق نتائج تعكس الإرادة الحقيقية للأطراف وتحافظ على الإنصاف والمبادئ القانونية، ومن هذا توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

١- التفسير في جوهره يتعلق بفهم النية الحقيقية للأطراف المتعاقدة، والتعامل مع أي غموض قد يكون موجوداً في نص العقد، وفقاً للمادة ١٥٥ من القانون المدني العراقي، يجب تفسير العقود بما يتوافق مع النية المشتركة للأطراف، وليس بالضرورة بما تعنيه الكلمات بشكل حرفي، هذا يسمح بتطبيق الابتكار القضائي في تفسير العقود، مما يعطي القضاة مساحة لاستخدام تقديرهم الشخصي وفهمهم للقانون لتحديد معنى العقد.

٢- على الجانب الآخر، التكليف يشير إلى تصنيف العقد ضمن إطار قانوني معين وتحديد الأحكام القانونية المنطبقة عليه. هذه العملية تعتبر مسألة قانونية بحتة، تعتمد على تفسير القوانين وتطبيقها على الوقائع المقدمة. قد يتطلب الابتكار القضائي هنا من القاضي النظر إلى ما وراء النصوص القانونية المباشرة لتحديد كيفية تطبيقها على حالة فريدة.

٣- العلاقة بين تفسير العقد وتكميله تشكل جوهر العملية القضائية في التعامل مع العقود. الابتكار القضائي يعزز من قدرة القضاء على معالجة كل حالة بالتفصيل والدقة المطلوبة، مما يضمن تحقيق أفضل نتيجة ممكنة تحترم إرادة الأطراف وتعزز العدالة والإنصاف.

٤- يُعتبر الابتكار القضائي في مجال التفسير والتكليف والتكميل ضرورياً لتحليل النصوص العقدية بما يخدم أفضل المصالح للأطراف المعنية.

٥- عندما يفسر القاضي العقد، يهدف إلى استجلاء الإرادة المشتركة للطرفين لتوضيح أي غموض أو لفهم محتواه. في بعض الحالات، قد يضطر إلى إضافة بنود لم تكن جزءاً من الإرادة الأصلية للطرفين، استناداً إلى العوامل القانونية المذكورة سابقاً. ومع ذلك، تظل هذه العملية محكومة بشكل غير مباشر بإرادة الأطراف المعنية. إذا كان الطرفان قد حددا جميع الجوانب الأساسية والثانوية للعقد مسبقاً بوضوح، فإن ذلك يقلل من أو يلغي الحاجة للقاضي إلى تكملة العقد بأحكام خارجية، مما يحد من سلطته في هذا الجانب.

٦. تفسير العقود يستفيد بشكل كبير من الابتكار القضائي، حيث يتعين على القاضي استكشاف الإرادة المشتركة للأطراف من خلال الأدوات التقليدية والتكنولوجية الحديثة،

يُسهّم التقدم التكنولوجي في توفير وسائل جديدة لفهم التعبير عن الإرادة، كتحليل البيانات والمراسلات الإلكترونية.

٧- الابتكار القضائي في عمليتي التكيف والتكميل يعتبر أساسياً لمواجهة التحديات الناشئة عن العقود الإلكترونية والاتفاقيات التي تشمل الذكاء الاصطناعي، لذلك، يجب أن تتسع نطاقات القانون لتشمل هذه التطورات، وأن يكون القضاة مجهزين بالمعرفة والأدوات اللازمة.

٨- عملية التكيف تستلزم من القضاء تصنيف العقود وتطبيق الأحكام المناسبة عليها، الابتكار القضائي مع التقدم التكنولوجي يتطلب من القانون التكيف مع العقود الجديدة كالعقود الرقمية أو تلك التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مما يضمن تطبيق القانون بطريقة تتناسب مع الواقع التكنولوجي الجديد.

٩- التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يقدمان إمكانيات جديدة لتفسير وتكميل العقود بدقة وكفاءة عالية، يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي المساعدة في تحليل البيانات الضخمة للوصول إلى فهم أعمق للإرادة الضمنية وتوقع النقص في العقود.

ثانياً: الاقتراحات

الابتكار القضائي والتقدم التكنولوجي يقدمان فرصاً كبيرة لتحسين ممارسات تفسير العقود وتكميلها، مما يتطلب استجابة مرنة ومتطورة من النظام القانوني من خلال التعديلات المقترحة، يمكن تعزيز قدرة القانون على التكيف مع التطورات السريعة في مجال الابتكار القضائي، وضمان تحقيق العدالة والإنصاف في عصر التقدم التكنولوجي والعلمي، وهنا سوف ندرج اقتراحات لتعديلات قانونية:

١- **في قانون المرافعات والإثبات:** تحديث الأحكام لتشمل تقديم الأدلة الرقمية والإلكترونية بوضوح، وتوضيح كيفية التعامل مع البيانات والتحليلات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي.

ب- إدراج باب خاص بالإجراءات القضائية الإلكترونية، موضحاً كيفية تقديم الوثائق والأدلة الإلكترونية وكيفية التعامل مع الشهادات والمرافعات عبر الوسائط الرقمية.

٢- **في القانون المدني:** إضافة بنود تتعلق بالعقود الرقمية والتفاعلات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تفسير هذه العقود وضوابط تكييفها وتكميلها بناءً على السياقات التكنولوجية الجديدة.

ب- تعديل الأحكام المتعلقة بتفسير وتكميل العقود لتضمن إشارات إلى استخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة كأساس لتقديم تفسيرات وتكميلات أكثر دقة وعدالة.

٣- **في قانون الإثبات:** تحديث المادة المتعلقة بالأدلة لتشمل صراحة الأدلة الرقمية والإلكترونية، وتحديد ضوابط لتقييم مصداقية البيانات المستخرجة من أنظمة الذكاء الاصطناعي.

٤- إنشاء إطار قانوني: يُسهل استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية، مما يضمن السرعة والدقة في تحليل العقود وتفسيرها وتكميلها.

٥- تفعيل إطار قانوني لتدريب القضاة على استخدام التكنولوجيا والأدوات الحديثة في عمليات التفسير والتكميل.

٦-تحديث الأحكام المكملة لتشمل آليات تكنولوجية تساعد في توضيح وإكمال النقص في العقود، مع مراعاة تطورات العرف التجاري والممارسات الصناعية الجديدة.
ختاماً: يُشكل الابتكار القضائي في زمن الذكاء الاصطناعي حجر الزاوية لتطوير نظام قضائي يتماشى مع المتطلبات الحديثة، يعزز من الفعالية والعدالة في تفسير وتكميل العقود، الاقتراحات المذكورة تهدف إلى تسهيل هذه العملية، مؤكدة على ضرورة تحديث الأطر القانونية لتعكس التقدم التكنولوجي وتمكن القضاة من اتخاذ قرارات مستنيرة ومنصفة في بيئة تتسم بالتعقيد والابتكار المستمر.

قائمة المصادر

اولا : الكتب

- (١) د.إسماعيل غانم، في النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، مكتبة عبد الله وهبة، مصر، سنة ١٩٦٦.
- (٢) د.الياس ناصيف، موسوعة العقود المدنية والتجارية، احكام العقد، اركان العقد، ج، ١، ط، ١، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٨م.
- (٣) د.برهان زريق، ينظر، نظرية تفسير العقد في القانونين المدني والإداري، مكان وسنة الطبع غير مذكورين.
- (٤) د.بشار عدنان مكاي، الوجيز في شرح نصوص القانون المدني الأردني، نظرية العقد، دار وائل للنشر، الأردن، سنة ٢٠٠٤.
- (٥) د.حازم اكرم صلال، اثر الإرادة الباطنة في العقد، دراسة مقارنة بين النظام اللاتيني والانجلوسكسوني القانونين العراقي والانجليزي انموذجاً، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، سنة ٢٠١٩.
- (٦) د.حسن علي الذنون، النظرية العامة للالتزامات، دار الحرية للطباعة، بغداد، سنة ١٩٧٦.
- (٧) القاضي سالم روضان الموسوي، دور الشهادة في الاثبات المدني والجنائي، مكتبة زاكي للطباعة، بغداد، ٢٠٢١.
- (٨) د.سعید مبارك ود. طه الملا حويش ود. صاحب عبيد الفتلاوي- الموجز في العقود المسماة - البيع - الايجار المقولة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- (٩) د.سلام عبد الله الفتلاوي، اكمال العقد، دراسة مقارنة، ط، ١، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، سنة ٢٠١٢.
- (١٠) ضياء شيت خطاب، فن القضاء، من منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٧١.
- (١١) د.طارق كاظم عجيل، المطول في شرح القانون المدني، دراسة معمقة، ج، ١، انعقاد العقد، مكتبة زين الحقوقية والادبية، بيروت، سنة ٢٠١١.
- (١٢) د.عبد الحكم فودة، تفسير العقد في القانون المدني المصري والمقارن، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥.
- (١٣) د.عبدالرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني العراقي- الجزء الأول- نظرية الالتزام بوجه عام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- (١٤) د.عبدالفتاح عبدالباقي، مصادر الالتزام في القانون المدني الكويتي، نظرية العقد والإرادة المنفردة، ١٩٨٣.

- (١٥) د. عبدالمجيد الحكيم ود. محمد طه البشير ود. عبدالباقي البكري، الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي - الجزء الأول- مصادر الالتزام، طبع بغداد، ١٩٨٠.
- (١٦) د. فتحي الدريني، حق الابتكار في الفقه الإسلامي المقارن، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٩٨١.
- (١٧) محمد حسين كاشف الغطاء، تحرير المجلة، ج١، النجف، المطبعة الحيدرية، سنة ١٣٥٩.
- (١٨) د.محمد دغمان، الزامية العقد، دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.
- (١٩) د.مصطفى الجمال، النظرية العامة للالتزامات، الدار الجامعية، مصر، سنة ١٩٨٧.
- (٢٠) منير القاضي، ملتقى البحرين، الشرح الموجز للقانون المدني العراقي، مج١، مطبعة العاني، بغداد، سنة ١٩٥٢.

ثانيا : الرسائل و الاطاريح

- (١) أسامة رشيد مجيد، دور القاضي في إعادة التوازن الاقتصادي للالتزامات العقدية "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق / جامعة الإسكندرية، سنة ٢٠١٨.
- (٢) ايمان طارق الشكري، سلطة القاضي في تفسير العقد، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.
- (٣) زينب حسين عبدالقادر، تكيف التصرف القانوني، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
- (٤) عبدالفتاح حجازي، تفسير العقد في القانون المدني العراقي والمقارن، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية القانون جامعة بغداد، سنة ١٩٨٨.
- (٥) عمار عبد الحسين، النظام القانوني للعقود الذكية "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، سنة ٢٠٢٣.

ثالثا: البحوث المنشورة

- (١) د.جليل الساعدي، أصول العقد في القانونين الإنكليزي والعراقي ، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون ، جامعة بغداد، ٢٠١٠، العدد الأول.
- (٢) حسين محمد رجب، السلطة التقديرية للقاضي في قانون المرافعات المدنية وقانون الإثبات/ مجلة التقني/جامعة الانبار/ المجلد السادس والعشرون /العدد السادس - ٢٠١٣.
- (٣) د.نسرین حاج عبد الحفيظ، الابداع والابتكار في ظل الملكية الفكرية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، الجزائر/ العدد ١٥.

رابعاً: المصادر الاجنبية

- 1- Laurence Dumoulin Christian , Licoppe Christian LicoppeLogiques d'innovation en contexte judiciaire : le cas des audiences par visioconférence, Manuscrit auteur, publié dans "Congrès de la SQSP, Ottawa : France (2009).
- 2-Marilú Pereira Castro mariulcastros,Tomas Aquino Guimaraes, Dimensions that influence the innovation process in justice organizations, Innovation & Management Review, vol. 17, no. 2, 2020

خامسا: المصادر الالكترونية

١- طاهر أبو العبد، الابتكار القانوني والابتكار القضائي مستقبل العمل القانوني والقضائي في عصر التكنولوجيا، بحث متاح على الرابط الآتي:
https://www.researchgate.net/publication/361723035_altknw/wjya_alqanwnyt_-bqlm_alqady_tahr_abwalyd-_aldd_althalth_-_sllt_almrft_alqanwnyt اخر زيارة
(٢٠٢٤/٣/١٢).